أولويات الادارة
الاميركية خلال العام
الحالي

تحت راية التصلب حملت الانتخابات
الامريكية رونالد ريغان إلى سدة الرئاسة في
البيت الأبيض ، وباسم السياسة المحافظة
طرح شعارات زاهية . إلا أن السؤال
المطروح راهناً هو أين تقف الولايات
المتحدة الأميركية ، بعد انقضاء عامين على
ادارة اليمين المتطرف لها؟

# إتباع سياسة المواجهة وتوتير الوضع الدولي

## تقليص الإنفاق على البرامج الاجتماعية .. ضرب لمصالح الطبقات الفقيرة

لقد فتحت وسائل الاعلام الغربية في الآونة الأخيرة ملف «الريغانية» من جديد ، لتطلق تساؤلات جادة حول ما حققته اميركا في الداخل والخارج على يد الرجل الذي بدأ حياته كممثل هوليودي ، ليساهم في خاتمة المطاف في صناعة القرار الأميركي . فكيف تبدو آفاق سياسة الادارة الاميركية في النصف الثاني من فترتها ؟ وما هو الموقف من خطط إعادة التسلح النووية ، من الحلفاء الأوروبيين وحلف شمال الأطلسي ، من قضايا أميركا الوسطى والصين وأفريقيا والشرق الأوسط ؟ وبالتالي ما هو موقف ريغان وفريقه من مشاكل البلاد الاقتصادية من ركود وتضخم وبطالة وارتفاع معدلات الفائدة على الدولار ... الخ ؟

على صعيد السياسة الخارجية ، تبقى القضية المركزية : العلاقات السوفياتية ـ الاميركية باعتبارها القضية رقم واحد في السياسات العالمية . وقد شهدنا منذ اليوم الأول لدخوله البيت الأبيض ، كان هدف ريغان المعلن العودة إلى سياسة التصلب في وجه الاتحاد السوفياتي ، حيث جسد الرغبة في الانتقال إلى السياسة التي حمل لوائها في الخمسينات جون فوستر دالاس ، متخطياً ثلاثين عاماً مليئة بالأحداث والتغيرات الهامة . لذلك نجد أن العديد من نقاط سيناريو الحرب الباردة ، لا تفعل سوى تكرار ما سبق أن حدث ذات مرة وأثبت بطلانه . فخيار «القفزة الكبرى» في سباق التسلح من أجل ضمان التفوق العسكري على الاتحاد السوفياتي ، مع التشديد على ارادة الولايات المتحدة بالعمل على أساس المبدأ الذي يعتبر الحرب النووية ممكنة ومقبولة ، فاقتضى مضاعفة الترسانة العسكرية الاميركية ، الأمر الذي أدى إلى زيادة هائلة في النفقات العسكرية السنوية لتصل إلى حوالي ٧ في المئة . وتبني الادارة الأميركية موقفها لجهة زيادة النفقات العسكرية على مقولة ملخصها ، ان الاتحاد السوفياتي اجرى تطويراً في قدرته العسكرية بشكل لم يسبق له مثيل من قبل ، بحيث تجاوزت قدرة الولايات المتحدة العسكرية ، مما أفضى إلى حدوث اختلالات لم تعد واشنطن بقادرة على الوفاء بالتزاماتها الدولية . وانطلاقاً من هذا الفهم تبرز الخيارات الاولى الملحة بالنسبة للادارة الاميركية المبنية على امكانية التفوق العسكري من خلال اعادة بناء الترسانة العسكرية الاميركية من جديد . ولا تكتفي واشنطن بالعمل على مضاعفة قدرتها العسكرية ، وانما تدعو حلفائها الاوروبيين كذلك الى زيادة نفقاتهم العسكرية والدفاعية على حساب خططهم الاقتصادية الداخلية ، كما تسعى الى نصب صواريخ «بيرشينغ ـ ٢» و «كروز» على أراضي كل من ألمانيا الاتحادية وبريطانيا وبلجيكا وايطاليا وهولندا .

لذلك يبدو أن توقيع معاهدة ترمي إلى الحد من التسلح ، تعارض الاستراتيجية التي تتبناها الادارة الاميركية . اما المفاوضات التي تجري حالياً في جنيف ، فلا يقصد من ورائها الا ذر الرماد في العيون واكتساب المزيد من الوقت .

أما على صعيد الحلفاء الاوروبيين الغربيين ، فإن واشنطن سعت بصورة حثيثة إلى إعادة اللحمة من جديد إلى صفوف الحلف الغربي ، الذي أصيب بهزة عميقة من جراء محاولة واشنطن منع حكومات اوروبا الغربية من تنفيذ مشروع أنابيب الغاز مع الاتحاد السوفياتي . وجاءت زيارة وزير الخارجية الاميركي جورج شولتز في منتصف شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي ، مناسبة ليلتقي فيها وزراء الخارجية وبعض رؤساء الحكومات ، ويحاول رأب الصدع الذي طغى على سطح العلاقات الاميركية ـ الاوروبية . وقد ظهرت نتائجها بصورة جلية الى العلن ، فمن جهة تأكد ان الولايات المتحدة لا زالت قادرة على الامساك بزمام الامور في اوروبا الغربية رغم المعارضة الشعبية الواسعة التي أثارتها حركات السلام الاوروبية الرافضة للحرب النووية ونشر الصواريخ الاميركية في اراضيها ، ومن جهة اخرى اشارت من بعيد إلى استمرار سياسة التصلب تجاه الاتحاد السوفياتي وبخاصة بعد التغييرات الداخلية التي حدثت في بعض البلدان الاوروبية على مستوى الحكم ، وهي تعتقد انها ستلاقي آذاناً صاغية الآن ، تكون أكثر حرصاً على تطبيق أوامرها ونصائحها .

التهديد باستخدام القوة بات أمراً مألوفاً بالنسبة للادارة الاميركية ، خصوصاً في تلك المناطق التي يمكن ان تشكل خطراً جدياً على ما يسمى «بمصالح اميركا الاستراتيجية» مثل اميركا الوسطى ومنطقة الكاريبي ، حيث ترمي السياسة الاميركية الى ممارسة اقصى الضغوط على بلدان المنطقة ، وتقوم

ريغان .. أبعاد الازمة الاقتصادية



الآن برعاية الغارات المتكررة على طول الحدود بين نيكاراغوا والهندوراس ، كما ترى ماناغوا ان مجلس الأمن القومي اقر ١٩ مليون دولار لتمويل عمليات احداث توتر داخل نيكاراغوا ، وانه اعطى الضوء الأخضر لضباط ارجنتينيين لمساعدة جماعة سوموزا البائدة الذين يعتقد انهم تجمعوا في منطقتي «ماكارون» و «بيرانموليرا» على ضفة الأطلسي لجهة الهندوراس ، بالترافق مع مناورات عسكرية بحرية وجوية لحلف الأطلسي بدأت في منتصف العام الماضي في البحر الكاريبي ، هدفها محاصرة نيكاراغوا سياسياً وعسكرياً ، ولا احد يستطيع ان يقرر تفاصيل ما سيحدث .

أما في افريقيا ، فقد طالب مؤخراً أحد مستشاري ريغان «بتطوير التعاون العسكري مع نظام جنوب افريقيا» . ورغم ان الكونغرس الأميركي اصدر قراراً بمنع وكالة المخابرات المركزية من التدخل في شؤون انغولا الداخلية ، الا انها تقوم الآن بتدريب العناصر المناوئة التي تلتف حول جوناس سافيمبي في معسكرات خاصة في المغرب ، بغية ضرب المكتسبات التي حققها الشعب الأنغولي في ظل الحكم التقدمي الحالي .

وفي الشرق الأوسط ، فقد سعت الولايات المتحدة الى القيام بدور الشريك الأكبر والوحيد في المنطقة ، بل وأصبحت الجهة الوحيدة التي تلجأ إليها أطراف الصراع للبحث عن تسوية سياسية للأزمة .. وقد منح الاجتياح الاسرائيلي للبنان ورقة رابحة كبيرة حرصت هذه الدولة الكبرى على استغلالها قدر الامكان من أجل تنفيذ المشروع الذي طرحه الرئيسي الأميركي في الأول من شهر أيلول (سبتمبر) العام الماضي . **ولكن من الثابت ان الادارة الأميركية الحالية لايمكنها ان تغير من سياستها الخاصة بمستقبل الشعب الفلسطيني بما في ذلك الاعتراف بحقه في إقامة دولة مستقلة خاصة به ، وانما تستهدف احياء مفاوضات الحكم الذاتي الخاصة بمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، واقناع الاردن بالاشتراك في المفاوضات مع اسرائيل . كما تتطلع الادارة الاميركية الى الحصول على قواعد اضافية جديدة لتسهيل تواجد القوات الأميركية في المنطقة العربية ، وهي ذاهبة في استعداداتها لتثبيت قواعد استراتيجية في المنطقة يمكن استخدامها في أية عملية تدخل مباشر مستقبلاً . ففي عمان على سبيل المثال تم حتى الآن تأمين مخازن ضخمة للنفط ، كما يتم تجهيز قاعدتين بحريتين وأربعة قواعد جوية . وهنا يمكن القول ، ان استمرار التحالف الاسرائيلي ـ الأميركي ضروري تماماً للخطة العسكرية الأميركية التي يجري العمل عليها ، فالتكامل في السياسات الاميركية والاسرائيلية طيلة فترة الحرب في لبنان لايحتاج الى توضيح ، فكل من السياسة الأميركية والسياسة الاسرائيلية كانت لها اهدافاً مشتركة يعلمها الجميع ، وفي كل مرحلة من مراحل الأزمة قامت الادارة الأميركية بما هو ضروري لمساعدة اسرائيل على تحقيق تلك الأهداف . وبغض النظر عن أية تغييرات قد تطرأ على السياسة الاميركية ، فلا يمكننا تجاهل حقيقة غير قابلة للنقاش وهي ان الولايات المتحدة جعلت من اسرائيل اكبر قوة عسكرية في المنطقة وقد نجمت عن ذلك نتائج خطيرة . ولا شك ان هذه الخطوة ستسفر عن عواقب اخرى في المستقبل ، كما يتضح ايضاً ان واشنطن لن تتخلى عن فكرة ارتباطها بحليف متميز للاستراتيجية الاميركية في المنطقة .**

أما فيما يتعلق بالصين ، فان زيارة الرئيس الأميركي المنتظرة لها ، تعتبر برأي الطاقم الحاكم بمثابة خيانة فاضحة لتايوان ، الا ان مثل هذه الزيارة سوف توفر فرصة لا مثيل لها لاصلاح العلاقات الاميركية ـ الصينية المتدهورة ، التي اراد لها بريجنسكي المستشار السابق للرئيس كارتر ان تكون مثالاً للتعاون المشترك .

## لا تجاوز للازمة الاقتصادية خلال عام ١٩٨٣

رغم المعارضة المتزايدة لسياسته الاقتصادية ، والركود الاقتصادي الملازم ، فان الرئيس ريغان لا ينوي التخلي عن سياساته ، وبدلاً من ذلك ، فإنه يعد اساليب جديدة للعمل ، فعلى صعيد الموازنة المالية التي تبدأ في الأول من تشرين الأول (اكتوبر) القادم ، فإنه يستهدف الاستمرار في تخفيض نفقات البرامج الاجتماعية بحوالي ٢٥ مليار دولار اخرى مع زيادة النفقات الدفاعية . أما الضرائب فسيعمل الرئيس على ابقاء الدفعة الأخيرة من تخفيضت معدلات ضريبة الداخل بنسبة ٢٣ في المئة على أن يبدأ بتخفيض ١٠ في المئة في شهر تموز (يوليو) المقبل . على صعيد التجارة فسيجري العمل على تحقيق الانتعاش الاقتصادي عن طريق تقديم حوافز جديدة للقطاع الخاص من جهة وزيادة حجم الصادرات من جهة اخرى . كما سيقوم بسلسلة من الاصلاحات الادارية الهادفة الى توفير مليارات الدولارات .

لكن الكلام شيء والواقع شيء آخر . فالواضح ان برنامج ريغان الاقتصادي استهدف ضرب مصالح الطبقات الاجتماعية الفقيرة ، حيث ادى نقص الموازنة العامة الى افقار حوالي ٣٠ مليون مواطن اميركي ، والتأثير على مستوى معيشتهم في مختلف مراحل حياتهم ، بدءاً من المدارس التي خفضت نوعية الوجبات المدعومة المقدمة للأطفال ، وانتهاءاً بمليون شخص على الأقل فقدوا حقهم بالحصول على بطاقات الاعاشة الغذائية . كما ان زيادة النفقات العسكرية ادت في المقابل الى خفض واضح للانفاق على البرامج الاجتماعية .

ولا يبدو أيضاً ان في امكان ريغان اخراج البلاد من الأزمة خلال عام ١٩٨٣ ، وقد صرح بنفسه بأن «من الخطأ الفادح الاعتقاد بأن الأزمة ستنتهي في عام ١٩٨٣ وكما اعتقد البعض انها ستتوقف في عام ١٩٨٢ ، وانما يمكن تجاوزها في ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥» . والتقارير الحكومية نفسها تقول انه لو استمر تطبيق السياسة الاقتصادية الراهنة ، فإن العجز في الموازنة سيبلغ عام ١٩٨٤ أكثر من ٢٠٠ مليار دولار . أضف إلى ذلك أن مشكلة البطالة المتزايدة التي يمكن أن تصبح أسوأ من موجة البطالة التي شهدتها الولايات المتحدة خلال الثلاثينات ، تجيء بعد ما يزيد عن عامين على تولي ريغان السلطة ، فقد بلغت أعلى مستوى لها (١٠,٤ في المئة) وهي أعلى بكثير عما كانت عليه في الفترة التي وصفها الرئيس الأميركي بأنها أسوأ ظروف اقتصادية تمر بها البلاد .

على كل حال ، من الممكن القول ان سياسة المواجهة في الخارج التي دشنتها الادارة الأميركية ، لا بد ان تنعكس بصورة سلبية على الحياة الاقتصادية المعاشة في الداخل خلال العام الحالي .

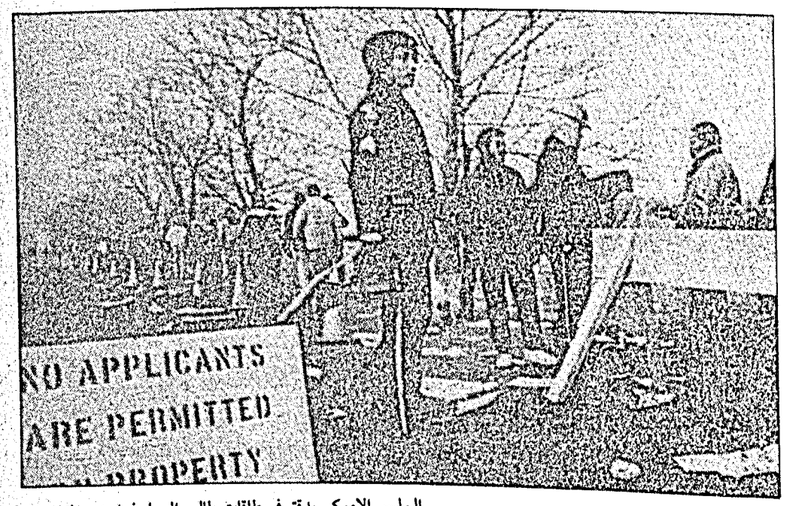


البوليس الاميركي يدقق في بطاقات طالبي العمل في احدى المؤسسات

نبيل حيدري